# تحرك عاجل

## زينب الخواجة تواجه خطر السجن بعد الاستئناف

**خُفِّضَ الحكم الابتدائي على الناشطة زينب الخواجة من ثلاث سنوات إلى سنة سجناً، إضافة إلى غرامة باهظة عند الاستئناف بعدما أدينت بتمزيق صورة ملك البحرين. إذا لم تدفع الغرامة، ستُضاف عقوبة 18 شهراً سجناً إلى الحكم. وإذا سجنت، ستعتبرها منظمة العفو الدولية سجينة رأي.**

خفضت المحكمة الجنائية العليا الحكم على **زينب الخواجة** من ثلاث سنوات إلى سنة سجناً، إضافة إلى غرامة باهظة، وذلك يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول. حُكِم عليها بسبب "إهانة الملك" بعدما مزقت صورته في قاعة المحكمة في أكتوبر/تشرين الأول 2014. إذا لم تدفع الغرامة البالغة قيمتها 3000 دينار بحريني (نحو 8000 دولار أمريكي)، ستُمدد عقوبة السجن إلى 18 شهراً إضافياً. لم تكن حاضرة خلال جلسة النطق بالحكم، وتواجه الآن خطر إعادة اعتقالها فوراً. إذا سُجِنت، ستعتبرها منظمة العفو الدولية سجينة رأي لأنها ستكون قد وُضِعت خلف القبضان لمجرد أنها تمارس حقها بطريقة سلمية في حرية التعبير.

وقالت عائلة زينت الخواجة لمنظمة العفو الدولية إنها إذا سجنت، تنوي إبقاء رضيعها الذي يقل عمره عن سنة معها خلال قضاء مدة الحكم.

نظرت المحكمة في ثلاث إدانات أخرى قدمت زينب الخواجة طلبات استئناف بشأنها: حكم بأربعة أشهر حبساً في قضيتين منفصلتين تشملان تهمتين وهما "تدمير الملكية العامة" لتمزيق صور ملك البحرين في مايو/أيار 2012 وحكماً بسنة سجناً لـ"إهانة موظف عمومي" بعدما تلاسنت معه للدفاع عن سجينة أخرى تعرضت للإهانة والإذلال من قبل حارس سجن في يونيو/حزيران 2013. وخلال المحاكمة، قال محامو زينب الخواجة للمحكمة إنهم ينسحبون من القضية بناء على طلب موكلتهم لأنها لا تعترف بشرعية المحكمة. ومن المقرر أن يصدر حكما الاستئناف يوم 3 ديسمبر/كانون الأول.

كما، ستَستأنِف يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني حكماً بالسجن لمدة تسعة أشهر بسبب "الدخول إلى منطقة محظورة" "وإهانة موظف عمومي" عندما كانت تحاول زيارة أبيها في سجن جو المركزي حيث كان يخوض إضراباً عن الطعام في أغسطس/آب 2014.

**يرجى الكتابة فوراً باللغة الإنجليزية أو باللغة العربية أو بلغتكم الأصلية:**

- حث السلطات البحرينية على إلغاء جميع الإدانات الصادرة ضد زينب الخواجة بسبب ممارسة حقها بطريقة سلمية في حرية التعبير؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- حث السلطات البحرينية على إلغاء جميع القوانين التي تُجَرِّم الحق في حرية التعبير، واحترام هذا الحق وحمايته.

ويرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 4 ديسمبر/ كانون الأول 2015 إلى:

الملك
الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة
ديوان جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 1766 973+
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبدالله ال خليفة
وزارة الداخلية
ص. ب. 13، المنامة، البحرين
فاكس: 2661 1723 973+
البريد الالكتروني: info@interior.gov.bh
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما ترسل نسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله ال خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس: 1284 1753 973+
http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159
تويتر: @Khaled_Bin_Ali
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

**وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:**

الاسم، العنوان 1، العنوان 2 ، العنوان 3 ، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة.

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. هذا ثالث تحديث للتحرك العاجل رقم UA 306/14. لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/1881/2015/en/

# تحرك عاجل

## زينت الخواجة تواجه خطر السجن بعد الاستئناف

**معلومات إضافية**

اعتقلت زينب الخواجة وأفرج عنها عدة مرات منذ ديسمبر/كانون الأول 2011 في مجموعة من التهم بما فيها "تدمير ملكية حكومية"، و "إهانة شرطية" و "التجمع غير القانوني والشغب" و "التحريض على الكراهية ضد النظام". وقضت حتى اليوم نحو 18 شهرا في السجن.

اعتقلت آخر مرة يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول 2014 بتهمة تمزيق صورة الملك عندما كانت في قاعة المحكمة خلال محاكمتها أمام المحكمة الجنائية الصغرى بسبب قضيتين منفصلتين.

وقال شهود إنها أخرجت، خلال جلسة المحاكمة، صورة لملك البحرين من حقيبتها اليدوية ثم مزقتها وسلمتها إلى القاضي الذي أمر باعتقالها. أُطلِق سراحها يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني بأمر من القاضي ثم حُكِم عليها يوم 4 ديسمبر/كانون الأول بثلاث سنوات سجنا وغرامة قيمتها 3000 دينار بحريني (8000 دولار أمريكي).

استأنفت الحكم يوم 8 ديسمبر/كانون الأول. ثم حُكِم عليها في اليوم التالي بسنة سجناً من أجل "إهانة موظف عمومي" لأنها دافعت عن سجينة أخرى تعرضت للإهانة والإذلال من طرف حارس سجن يوم 22 يونيو/حزيران 2013 في مركز الاعتقال الخاص بالنساء بمدينة عيسى.

وأيدت المحكمة أيضا حكمين سابقين بحبسها لمدة شهرين بسبب "تدمير ملكية حكومية" عندما مزقت يوم 4 و 6 مايو/أيار 2012 صورا مؤطرة لملك البحرين تعتبر ملكية لوزارة الداخلية.

حُكِم على زينب الخواجة أيضا بتسعة أشهر سجناً يوم 2 يونيو/حزيران 2015 بسبب "إهانة موظف عمومي" و "الدخول إلى منطقة محظورة" عندما كانت تحاول زيارة أبيها يوم 28 أغسطس/آب 2014 في سجن جو المركزي حيث كان يخوض إضرابا عن الطعام. وكانت آنذاك حاملا في شهرها السابع. لم تكن حاضرة في المحكمة ودفعت غرامة قيمتها 500 دينار بحريني (نحو 1300 دينار أمريكي) في انتظار جلسة الاستئناف. وكان أبوها عبد الهادي الخواجة، وهو سجين رأي، يخوض آنذاك إضرابا عن الطعام. وقالت لمنظمة العفو الدولية إنها سمعت بأنه انهار في زنزانته، ولهذا كانت تحاول زيارته للاطمئنان عليه بعدما حاولت عائلتها ومحاموها الاتصال بإدارة السجن لكنهم لم يتلقوا جواباً. وأضافت قائلة إنها عبرت البوابة الرئيسية للسجن صوب مبنى الزائرين ولم تشاهد أي علامة تفيد بأنها في منطقة محظورة، كما أن حراس السجن لم يحاولوا وقفها عن التقدم. وعند وصولها إلى مبنى الزائرين، أوقفها حراس السجن

وسألوها لماذا حضرت إلى هناك. شرحت لهم أنها تريد الاطمئنان على والدها وإن كان لا يزال على قيد الحياة بعد انهياره، لكن الحراس قالوا لها إنها لا يحق لها الحضور إلى هذا المكان وأخذوا في تصويرها. وانضم مدير السجن وشرطية إلى الحراس وأمرهم بالقبض عليها.
وقالت زينب الجواجة إنها أخبرت حراس السجن بأنها حامل في شهرها السابع، لكنهم ردوا بأنهم لا يتحملون أي مسؤولية عن تصرفها أو عن جنينها الذي لا يزال في أحشائها. وقالت إنها طُرِحَت أرضاً ثم وُضِعَت الأغلال في يديها ونقلت إلى مركز شرطة الرفاع حيث وُجهت لها تهمة الدخول إلى "منطقة محظورة" و "عدم الامتثال لأوامر الشرطة" و "إهانة موظف عمومي". أطلق سراحها في وقت لاحق من اليوم ذاته.
شددت السلطات البحرينية العقوبة المتعلقة بـــ"إهانة الملك" في فبراير/شباط 2014. ويُعاقب الآن على الجريمة بما يصل إلى سبع سنوات سجنا وغرامة تصل إلى 10000 دينار بحريني (نحو 26500 دولار أمريكي). ويمكن أن تكون العقوبة أشد لو حصلت في حضور الملك. وبموجب المادة 214 من القانون الجنائي البحريني، "يعاقب بعقوبة السجن كل من يهين أمير البلاد (الملك)، أو النشيد الوطني أو الشعار". هذه القانون ينتهك الحق في حرية التعبير.

الاسم: زينب الخواجة
الجنس ذكر أم أنثى: أنثى
لمزيد من المعلومات: تحرك عاجل: 306/14 رقم الوثيقة: MDE 11/2728/2015 تاريخ الإصدار: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2015